

## المغرب يعرض إجراءات عفو عن مهربي الأموال

الرباط - حددت الحكومة المغربية عدة إجراءات جديدة في مشروع قانون المالية لسنة 2020، من بينها عملية عفو تعد الثانية عن مهربي الأموال إلى الخارج. ويشمل مشروع قانون المالية إطلاق إجراءات تحفيزية لاستعادة الأموال المهربة إلى خارج البلاد بطريقة غير شرعية، تشمل العفو عن أصحابها وإعفاؤهم من الغرامات، حال إعادتها خلال مهلة زمنية تمتد لأشهر.

وتهدف الحكومة من خلال هذا المشروع إلى تحقيق معدل نمو في حدود 3.7 بالمائة ونسبة عجز في الميزانية في حدود 3.5 بالمائة، إضافة إلى تخفيف إصلاح النظام الجبائي عبر تخفيف العبء الضريبي.

وتتمتع السلطات للأشخاص المعنيين مهلة تبدأ من أول يناير وحتى 31 أكتوبر 2020، للقيام بالتصريح وإرجاع الأموال ويستفيد المغربي الذي يعتزم إرجاع الأموال من إعفاء من الرسوم المفروضة على دخول الأموال بنسبة 5 بالمائة، في حال أودع 75 بالمائة من أمواله في حساب بالعملة الصعبة، و25 بالمائة بالدرهم المغربي، كما يستفيد من بخار تحويلها إلى درهم المغربي من إعفاء الرسوم بنسبة أكبر.

وتمكنت العملية الأولى للعفو عن مهربي الأموال، التي نفذت سنة 2014، المغرب من استعادة نحو 27.8 مليار درهم (3 مليارات دولار) من الأموال المهربة إلى الخارج خلال العام نفسه، وجاءت 56 بالمائة من هذه الأموال المستردة من الأصول المالية الموجودة في الخارج، و36 بالمائة منها في أصول عقارية.

وتتضمن تلك الأموال بحسب الحكومة المغربية، بين السيولة النقدية بقيمة 8.5 مليارات درهم (923 مليون دولار)، والممتلكات العقارية بقيمة 9.5 مليارات درهم (1.03 مليار دولار)، والاستثمارات المالية (مثل الأسهم والسندات) بقيمة بلغت نحو 9.8 مليارات درهم (1.06 مليار دولار).

وكانت الغرامات على تهريب الأموال خارج البلاد تصل إلى ستة أضعاف المبلغ الذي يتم تهريبه، بالإضافة إلى عقوبة الحبس ما بين شهر وخمس سنوات، وذلك في حالة إحالة ملف صاحب الأموال المهربة إلى القضاء.

ويأتي هذا الإجراء ضمن حزمة إجراءات اتخذتها الحكومة بغرض دعم الاقتصاد المغربي. وظهرت مسودة لميزانية حكومة المغرب أنه من المتوقع استقرار العجز المالي عند 3.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020.

# النهضة تستنجد بالمنظمات الوطنية لتشكيل الحكومة التونسية الجديدة

## الطوبوي يرفض مشاركة اتحاد الشغل في مشاورات تكوين الائتلاف الحاكم



### النهضة تتطلع لترؤس الحكومة الجديدة

المشاركة في أية مشاورات وطنية تخص الحكومة الجديدة.

ورجّح الزار أن النهضة تسعى إلى إجراء حوار وطني في صورة فشلها في إقناع الأحزاب السياسية المهتمة بالحكم بخياراتها وتوجهاتها المتعلقة بتريكية الشعب والدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة في أجل أدناه خمسة وأربعون يوما وأقصاه تسعون يوما.

وأعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، عن النتائج الأولية للانتخابات التشريعية يوم 10 أكتوبر الماضي وتم الطعن فيها لدى القضاء الإداري.

ويتوقع أن تعلن هيئة الانتخابات عن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية يوم 13 نوفمبر القادم وذلك بعد استيفاء المحكمة الإدارية للنظر في 101 طعن من النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية.

من جانبه قال رئيس اتحاد الفلاحات التونسي، عبد المجيد الزار "العرب" إن الاتحاد يرحب بفكرة إجراء حوار وطني لخلق توافق سياسي بشأن تشكيل الائتلاف الحاكم ويدعمها من باب

المشاركة في أية مشاورات وطنية تخص الحكومة في أجل أقصاه شهر.

وإذا مرت أربعة أشهر على التكليف الأول، ولم يمنح أعضاء مجلس نواب الشعب الثقة للحكومة، لرئيس الجمهورية الحق في حل مجلس نواب الشعب والدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة في أجل أدناه خمسة وأربعون يوما وأقصاه تسعون يوما.

وأعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، عن النتائج الأولية للانتخابات التشريعية يوم 10 أكتوبر الماضي وتم الطعن فيها لدى القضاء الإداري.

ويتوقع أن تعلن هيئة الانتخابات عن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية يوم 13 نوفمبر القادم وذلك بعد استيفاء المحكمة الإدارية للنظر في 101 طعن من النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية.

من جانبه قال رئيس اتحاد الفلاحات التونسي، عبد المجيد الزار "العرب" إن الاتحاد يرحب بفكرة إجراء حوار وطني لخلق توافق سياسي بشأن تشكيل الائتلاف الحاكم ويدعمها من باب

المشاركة في أية مشاورات وطنية تخص الحكومة في أجل أقصاه شهر.

وإذا مرت أربعة أشهر على التكليف الأول، ولم يمنح أعضاء مجلس نواب الشعب الثقة للحكومة، لرئيس الجمهورية الحق في حل مجلس نواب الشعب والدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة في أجل أدناه خمسة وأربعون يوما وأقصاه تسعون يوما.

وأعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، عن النتائج الأولية للانتخابات التشريعية يوم 10 أكتوبر الماضي وتم الطعن فيها لدى القضاء الإداري.

ويتوقع أن تعلن هيئة الانتخابات عن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية يوم 13 نوفمبر القادم وذلك بعد استيفاء المحكمة الإدارية للنظر في 101 طعن من النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية.

من جانبه قال رئيس اتحاد الفلاحات التونسي، عبد المجيد الزار "العرب" إن الاتحاد يرحب بفكرة إجراء حوار وطني لخلق توافق سياسي بشأن تشكيل الائتلاف الحاكم ويدعمها من باب

تجري المشاورات المتعلقة بتشكيل الحكومة التونسية الجديدة في ظل تشتت برلماني واختلافات سياسية عميقة بين الأحزاب تخص تركيبة الائتلاف الحاكم أربكت حركة النهضة الإسلامية التي حلت في المرتبة الأولى في انتخابات البرلمان مما اضطرها إلى الاستنجاد بالاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في تونس) ومنظمات مهنية أخرى لإخراجها من مأزق سياسي يعطل تركيز حكومة جديدة في ظل تباعد مقترحاتها عن توجهات الأحزاب الراغبة في مشاركتها في الحكم.

### بسام حمدي

تونس - اصطدمت حركة النهضة الإسلامية المكلفة دستوريا بتشكيل حكومة تونسية جديدة، باعتبارها الحزب الفائز في البرلمان، بشروط الأحزاب السياسية التي تتفاوض معها بخصوص تركيبة الحكومة الجديدة في ظل تمسكها بتعيين رئيس حكومة من أحد قياديينها، وبدأت تستنجد بالمنظمات النقابية والمهنية التونسية التي أدارت حوارا وطنيا عام 2013 لمساعدتها على خلق توافق سياسي يمكنها من تشكيل فريق حكومي في الأجل الدستوري.

وبفوز غير مريح في انتخابات البرلمان، وجدت النهضة نفسها في حالة ضعف سياسي في مشاورات تشكيل ائتلاف حاكم جديد.

وتتخوف حركة النهضة من سيناريو سياسي قد ينتهي بإعادة إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في حال فشلها في خلق توافق سياسي يخص تشكيل الائتلاف الحاكم.

وشدد على أن "النهضة" لا تريد انتخابات سابقة لأوانها (مبكرة)، لكنها لا تخشاهما (في حال فشل عملية تشكيل الحكومة).

وشكلت حركة النهضة لجنة تتفاوض وتتكون من أعضاء من مجلس الشورى ومن المكتب التنفيذي للحركة يترأسها راشد الغنوشي الذي سيقود المفاوضات. في المقابل ينأى الاتحاد العام التونسي للشغل بنفسه عن التفاوض على تركيبة الفريق الحكومي الجديد ويعتبر نفسه غير مخول للمشاركة في مسار المشاورات.

وقال الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطوبوي،

### بسام حمدي

تونس - اصطدمت حركة النهضة الإسلامية المكلفة دستوريا بتشكيل حكومة تونسية جديدة، باعتبارها الحزب الفائز في البرلمان، بشروط الأحزاب السياسية التي تتفاوض معها بخصوص تركيبة الحكومة الجديدة في ظل تمسكها بتعيين رئيس حكومة من أحد قياديينها، وبدأت تستنجد بالمنظمات النقابية والمهنية التونسية التي أدارت حوارا وطنيا عام 2013 لمساعدتها على خلق توافق سياسي يمكنها من تشكيل فريق حكومي في الأجل الدستوري.

وبفوز غير مريح في انتخابات البرلمان، وجدت النهضة نفسها في حالة ضعف سياسي في مشاورات تشكيل ائتلاف حاكم جديد.

وتتخوف حركة النهضة من سيناريو سياسي قد ينتهي بإعادة إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في حال فشلها في خلق توافق سياسي يخص تشكيل الائتلاف الحاكم.

وشدد على أن "النهضة" لا تريد انتخابات سابقة لأوانها (مبكرة)، لكنها لا تخشاهما (في حال فشل عملية تشكيل الحكومة).

وشكلت حركة النهضة لجنة تتفاوض وتتكون من أعضاء من مجلس الشورى ومن المكتب التنفيذي للحركة يترأسها راشد الغنوشي الذي سيقود المفاوضات. في المقابل ينأى الاتحاد العام التونسي للشغل بنفسه عن التفاوض على تركيبة الفريق الحكومي الجديد ويعتبر نفسه غير مخول للمشاركة في مسار المشاورات.

وقال الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطوبوي،



عبد المجيد الزار

ترحب بفكرة إجراء حوار وطني لخلق توافق يخص تشكيل الائتلاف الحاكم

وفيما تتمسك الحركة بتعيين شخصية من داخلها لترأس الحكومة، تعارض الأحزاب السياسية المشمولة بمفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة فكرة ترؤس النهضة للفريق الحكومي الجديد، ويترقب بعضها تعيين شخصية سياسية مستقلة.

وطرح حزب التيار الديمقراطي الذي تحصل على 22 مقعدا في انتخابات البرلمان شروطا على حركة النهضة

# النقابات الجزائرية تدعم الحراك الشعبي بإضراب وطني شامل

من لقاءه للحدث عن الوضع السياسي الذي تعرفه البلاد، ودعا إلى التجاوب مع مطلب الجزائريين بتحقيق إجراءات التهدئة بعيدا عن الضغوطات.

## استعدادات نقابية لتنظيم مظاهرات مليونية في ذكرى اندلاع ثورة التحرير الجزائرية

ولفت إلى أن تمسك التكتل بمطالبه يفرضي إلى الدعوة لتخفيف حكومة نورالدين بدوي، وإلى رفض تدخلها ومناقشتها لملفات ومشروع قوانين ثقيلة وسيادية كقانون المحرقات، وهو الطرح الذي تقاسمه قوى سياسية وحزبية وحتى من الأحزاب الموالية للسلطة.

ويبرز النقابيون قرارهم بكون القانون المثير للجدل، يستوجب فتح نقاش حقيقي في المجتمع، وقيام مؤسسات شرعية في البلاد للمسح فيه، نظرا لحساسيته ودوره في مستقبل الثورات الباطنية للبلاد، وأن الإجراء السياسية المضطربة لا تسمح في ظرف الراهن بالخوض فيه.

وكان بيان لحزب التجمع الوطني الديمقراطي الموالي للسلطة، والنائب عن حزب جبهة التحرير الوطني عبد الوهاب بن زعيم، قد دعا إلى تأجيل القانون إلى غاية انتخاب رئيس الجديد للبلاد، إلا أن إحالة القانون إلى البرلمان مطلق هذا الأسبوع يلحق إلى أن الحكومة تنوي تمريره في أقرب الأجل.

واعتمادا للمعلمين أمام وزارة التربية بالعاصمة، جاء تلبية لدعوات مجهولة المصدر أطلقت على شبكات التواصل الاجتماعي، ولم يتم تبينه من طرف أي تنظيم نقابي.

وفي تصريح سابق دعا النائب عن تكتل النهضة والعدالة والبناء، والقيادي النقابي السابق مسعود عمراري، إلى تحييد المدرسة عن الصراعات السياسية، وعدم الزج بطلاب المدارس في التجاذبات التي تعيشها البلاد، حفاظا على مستقبلهم وعلى مستوى تحصيلهم العلمي والدراسي.

ويعد القيادي النقابي في قطاع الصحة إلياس مرابط، من أبرز الناشطين في فعاليات الحراك الشعبي، وأحد الموقعين على بيان الشخصيات الـ19، الذي دعا السلطة الأسبوع الماضي، إلى "عدم الذهاب إلى انتخابات تقود البلاد إلى أزمة جديدة"، وحضها على ضرورة "اتخاذ إجراءات تهدئة تشيع في الشارع أجواء الهدوء والنقاة"، فضلا عن دعوته إلى فتح حوار سياسي جاد بين السلطة والمعارضة.

ونذكر مصدر من التكتل النقابي "العرب"، بأن "مقترح سحب قانون المحرقات والتقاعد والقدرة الشرائية، نوقش بكثرة في اجتماعات قيادات التكتل، وحُد تاريخ الإضراب بناء على تزامنه مع مناقشة البرلمان لقانون المحرقات، وتزامنا مع الاحتجاجات المنتظر تنظيمها مع إحياء عيد ثورة التحرير (الفاتح من نوفمبر)".

وصرح القيادي في نقابة الاتحاد الوطني لعمال التربية صادق مزيري، بأن المجلس الكونفدرالي، خصص جزءا

ويشمل التكتل النقابي، الذي رفضت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اعتماده بشكل رسمي، 12 نقابة مستقلة تمثل العديد من القطاعات الحكومية كالتربية والصحة والبريد والاتصالات والإدارة والطاقة، مما يترشح حصول إضراب عام عن العمل بنسبة مشاركة عمالية مرتفعة.

وكان قطاع التعليم الابتدائي قد شهد في بحر الأسبوع الماضي، إضرابا



أزمة الجزائر تراوح مكانها

بالانخراط في مسعى الانتخابات الرئاسية المقررة قبل نهاية العام الجاري.

وكانت إفرارات السياسات الاجتماعية المطبقة من طرف السلطة منذ العام 2015، أبرز محاور تحركات التكتل، بغية إسقاط نظام التقاعد والتغطية الاجتماعية والقدرة الشرائية للطبقة العاملة، قبل أن يرفع سقفه إلى المطالب السياسية الصرفة.

شهر فبراير الماضي. وطلت بشكل واضح المطالب السياسية على لائحة التكتل النقابي الموجهة للسلطات، حيث تصدر دعم الحراك الشعبي أسباب شن الإضراب، بدعوة السلطات السياسية في البلاد إلى وقف حملة الإقفاط السياسية ضد المعارضين والناشطين، وإسقاط حكومة تصريف الأعمال بقيادة نورالدين بدوي، واتخاذ إجراءات تهدئة شاملة لإقناع الشارع

وقرر التكتل النقابي المستقل إيقاف العمل في القطاعات الحكومية المنضوية تحت لوائه نهاية الشهر الجاري، بدعوة منتسبيه إلى شن إضراب وطني شامل، للاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة، والتخفيف من المطالب الحكومية في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بمراجعة قانون التقاعد التي قطعها خلال العام الماضي، فضلا عن التضامن مع الحراك الشعبي.

وجاءت دعوات الإضراب الشامل لتزامن مع دعوات موازية أطلقت على شبكات التواصل الاجتماعي في اليومين الأخيرين، استعدادا لمسيرة شعبية مليونية في الفاتح من شهر نوفمبر القادم، الذي يحمل رمزية خاصة لدى الجزائريين، على اعتبار أنه عيد وطني لإحياء ذكرى اندلاع ثورة التحرير في نفس اليوم من العام 1954.

وكان اجتماع قيادات التكتل المنعقد نهاية الأسبوع المنقضي، قد قرر شن إضراب وطني شامل، في الـ29 من شهر أكتوبر الجاري، متبوعا بوقفات عمالية احتجاجية في مختلف محافظات البلاد، للتعبير عن تضامن القوى العاملة في البلاد مع الحراك الشعبي، ودعمه للمطالب السياسية المرفوعة منذ